الانسان المستباح في حالة الاستثناء مقاربة في الفكر السياسي عند جورجيو أغامبين[▽]

The Homo Sacer in the state of exception A study in the Giorgio Agamben's Political Thought

أ.م.د. محمد هاشم رحمة البطاط (●) Ass.pro.Dr. Mohamed Hashim Rahmah Al-battat

- **الملخص:**

يسعى هذا البحث الى دراسة موضوعة الانسان المستباح في حالة الاستثناء التي نظّر لها المفكر الايطالية جورجيو أغامبين في فكره السياسي، إذ يعتقد أغامبين ان حالة الاستثناء تمثل أساساً في الفكر السياسي الغربي، ولها دور كبير في نظرية السيادة ونشأة الدولة، وإيجاد الانسان المستباح الذي يعيش في وضع استثنائي يتم فيه انتهاك حقوقه من خلال تعطيل العمل بالقوانين العادية، وهو ما تبيحه حالة الاستثناء، وقد تم تقسيم البحث الى ثلاثة مباحث، في الاول تم الحديث عن حالة الاستثناء ومفارقة السيادة، أما المبحث الثاني جرى خلاله التعرض الى الانسان المستباح والحياة العارية، أما المبحث الاخير فكان حول الانسان المستباح وأزمة الديمقراطية الغربية المعاصرة.

- **الكلمات المفتاحية:** الانسان المستباح، حالة الاستثناء، الحياة العارية، السيادة، الديمقراطية، السياسة الحياتية، جورجيو أغامبين.

Abstract::

It is too crucial to point that this research is trying to study the Homo Sacer in the state of Exception, Which the Italian Thinker Giorgio Agamben theorized in his political thought. Agamben thinks that this state is representative the core in the Western political thought, It has great rule in the theory of sovereignty and the establishment of state. Finding the Homo sacer who lives in a situation where his rights are violated. By disrupting the work of normal laws. It's what the state of exception does._The research was divided into three sections. The first discussed the state of exception and the paradox of sovereignty. The second section dealt with the Homo sacer and the bare life. The last topic was about Homo sacer and the crisis of contemporary Western democracy.

Key words: the Homo sacer. The state of Exception. The Bare Life. The Sovereignty. The Democracy. Biopolitcs. Giorgio Agamben.

▽ تاريخ التقديم : 2023/10/16 تاريخ القبول: 2023/12/4 تاريخ النشر: 2023/12/31

(●) كلية العلوم السياسية –الجامعة المستنصرية Mh.albattat@yahoo.com

المقدمة:

لقد مثّل المنجز المعرفي الذي قدّمه المفكر الايطالي جورجيو أغامبين (ولد عام 1942)[*] واحداً من اهم المنجزات المعرفية الساعية الى مقاربة حالة الاستثناء The State of Exception بوصفها الحالة التي يتم وفقها تعليق العمل بالأطر القانونية المعمول بها في الأوضاع الطبيعية في الدولة، إذ يعمدُ أغامبين الى تأصيل وضعِ ما يُطلق عليه بـ"الانسان المستباح" الذي يُصار الى تعريته من كامل حقوقه وجعله معرضاً في اية لحظة للانتهاك والاستباحة في حياته وحقوقه ضمن هذه الحالة، تماشياً مع خاصية التمييز الثنائي التي تأسست وفقها الدولة، وتمثلات السيادة الجوهرية تبعاً لحالة الاستثناء وملازماتها الفكرية والسلوكية،، ولا تختص هذه الحالة في الانظمة الاستبدادية التي شهدها العالم الغربي في بعض مراحلة كالنازية الالمانية، بل يرى أغامبين ان الحياة العارية التي تكشف عن تمثلات الانسان المستباح موجودة داخل الدول الديمقراطية، وبوتيرة متواصلة، مما يجعل الدول الديمقراطية المعاصرة في أزمة جوهرية، ولاسيما في ظل تمدد وتغول السلطة السياسية بشكلٍ عام، وبشكل أكثر تحديداً في مجالها التنفيذي، ومن ثم يُعبّر الانسان المستباح عن سياقٍ طبيعي ضمن مناخ نشأة الدولة ونظرية السيادة في فكر أغامبين، الذي عَمَدَ الى توشيجها بالسياسة الحياتية، أو البيو–سياسة، جاعلاً منها إطاراً فكرياً سياسياً لمقاربته عبر بردايم معسكر الاعتقال الذي نظر اليه نظرةً تجرده من سياقه المكاني والزماني، وتحويله الى كل حالة يتم فيها إنتاج الإنسان المستباح في عالمنا المعاصر.

أهمية البحث: تنبع أهمية البحث من ذات أهمية التنظير الفكري السياسي الذي قدمه أحد أهم المفكرين السياسيين الايطاليين (جورجيو أغامبين) بخصوص الانسان المستباح في حالة الاستثناء، وهو ما شّكل ثيمة رئيسة في الفكر السياسي عنده.

---

[*] جورجيو أغامبين، مفكر سياسي ايطالي ولد عام 1942 في روما، تخرج من كلية الحقوق عام 1965م، باطروحته التي تناول فيها المظاهر السياسية للفرنسية سيمون فايل، وقد شارك خلال 1966–1968م في المحاضرات التي كان يلقيها مارتن هايدجر في بلدة لاتور الفرنسية، مارس التدريس في عدد من الجامعات الامريكية والاوربية، وتعرّف حين كان يعمل في باريس على كتابات والتر بنيامين الذي تأثر به، وعمد الى ترجمة مؤلفاته الى اللغة الايطالية حال عودته لايطاليا عام1978، قدّم أغامبين عدداً مهماً من المؤلفات، من أهمها "المنبوذ، السلطة السيادية والحياة العارية"1995م، و "حالة الاستثناء"2003م، و"الركود، الحرب الاهلية كبردايم سياسي" 2007م، و"المملكة والمجد، جينالوجيا لاهوتية للاقتصاد والحكم" 2007م، وغيرها الكثير، للمزيد يُنظر:المقدمة التي كتبتها جوليانا سكوتو لكتاب: جورجو أغامبين، حالة الاستثناء، ترجمة: ناصر اسماعيل، ط1 1436هـ/2015م، مدارات للأبحاث والنشر، القاهرة، ص12 وما بعدها.
وأيضاً: ايمان علاء الدين، المنبوذ، السلطة السيادية والحياة العارية، عرض، ط1 د.ت، مركز نماء للبحوث والدراسات، د.م، ص5.

هدف البحث: يهدف هذا البحث إلى تقديم مقاربة فكرية سياسية لما قدمه جيورجيو أغامبين في ما يتعلق بتحليل وضع الانسان المستباح ضمن حالة الاستثناء التي عدّها أغامبين حالة جوهرية في الفكر السياسي الغربي.

مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث في السؤال المركزي المتعلق في ما هي المقاربة التي قدمها جورجيو أغامبين لبيان طبيعة الانسان المستباح في ظل حالة الاستثناء داخل الفكر السياسي الغربي؟ وتتفرع عن هذا السؤال مجموعة من الاسئلة الفرعية من قبيل: ما هي علاقة الانسان المستباح بحالة الاستثناء؟ وكيف أثرت الاخيرة في نظرية السيادة وبناء الدولة؟ كيف أصبح الانسان المستباح نتاجاً للحياة العارية في مقابل الحياة السياسية المؤهلة؟ وكيف أسهم وضع الانسان المستباح في تأزيم الديمقراطية المغربية المعاصرة؟

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية من مفادها ان الفكر السياسي الغربي، وما ترتب عليه من سلوك، تأثر بحالة الاستثناء، مما انتج حالة من الاستباحة للانسان في سياق الحياة العارية التي يعيشها وفقاً لما يراه جورجيو أغامبين.

الاطار المنهجي للبحث: في سبيل اثبات الفرضية تم الارتكان الى منهج تحليل المضمون لتحليل الفكر السياسي عند أغامبين، مع الاعتماد على المدخل التاريخي في بعض تفاصيل البحث حال تعلق الضرورة البحثية بذلك.

ومن أجل الإحاطة بتلابيب الموضوع كافة، تم تقسيم البحث إلى المحاور الآتية:

المحور الأول: حالة الاستثناء ومفارقة السيادة.

المحور الثاني: الانسان المستباح والحياة العارية.

المحور الثالث: الانسان المستباح وأزمة الديمقراطية الغربية المعاصرة.

أولاً: حالة الاستثناء ومفارقة السيادة

أ.حالة الاستثناء وإشكالية تعليق القانون:

لعل من الاهمية بمكان الاشارة الى ان مقاربة جورجيو أغامبين لموضوعة الانسان المستباح لا يمكن استيعابها دون الولوج الى الثيمة الأساس في ما يتعلق بحالة الاستثناء الى نظَّر لها كثيراً، وهي الحالة التي تشكل الفضاء الأُسي لما سيُطلق عليه أغامبين بـ "الحياة العارية The Bare

Life"، ومن الطبيعي الإقرار أن المدخل العام لمنهج أغامبين في تحليل الاستثناء يتم عبر دالة تأخذ بنظر الاعتبار ما طرحه المفكر الالماني كارل شميت (1888–1985م)(•) الذي يُعد أبرز من نظّر لهذه الحالة، ساعياً في الوقت ذاته الى تبرير السلطة الاستبدادية للنازية وممارستها السلطوية التفردية، إذ ينطلق شميت في تحديد حالة الاستثناء من خلال الذهاب الى ان "السيادي/صاحب السيادة هو الذي يقرر حالة الاستثناء"[1]، ويعني بالاخيرة الحالة غير الطبيعية التي تعصف بالدولة ضمن وضع حرج سواء كان سياسي ام غير ذلك، بما يتطلب توسعة في صلاحيات صاحب السيادة، وبما يجعله يوقف العمل بالقوانين السارية في الاوضاع الطبيعية، او يغيرها، إذ ان هذه الحالة تتطلب معالجة طارئة وعاجلة، وربما إذا أردنا مثالاً واضحاً على حالة الاستثناء بالمنحى الشميتي، نسبةً لكارل شميت، يمكن إيراد ما قام به أدولف هتلر حين أصدر في 28 شباط/فبراير عام 1933م مرسوم (حماية الشعب والدولة) الذي علّق العمل بمواد الحريات الشخصية في دستور جمهورية فايمار، والملفت هنا أن هذا المرسوم لم يلغَ قط، وهكذا نحن أمام حالة إستثناء إستمرت لمدة إثنى عشر عاماً طيلة المانيا النازية[2]، يكمن أُس الاستثناء في كونه لا يحظى بالسمة المؤقتة كحالة الطوارئ المعروفة، وإنما يتعداها طالما أن الدكتاتور/ صاحب السيادة يرى أن من مصلحة الدولة الاستمرار بتفعيل حالة الاستثناء، إذن نحن أمام عملية إعادة ترسيم لثنائية "القاعدة/الإستثناء"، فإذا كان المتعارف هو أن الاستثناء يخصص القاعدة في ظروف معينة لكنه لا يلغيها، فإن الاستثناء هنا يقوم بالإلغاء الكُلي للقاعدة، ويأخذ مكانها كُلياً.

• كارل شميت (1888–1985م) مفكر سياسي وقانوني الماني، اهتم كثيراً بنظرية الدولة والسيادة، وكان من أبرز من نظّر لحالة الاستثناء التي سعى من خلالها الى تبرير السلطة المطلقة لأدولف هتلر،و يُعتبر "المنظّر السياسي الرايخ الثالث"، بعد أن انضم الى الحزب النازي عام 1933م، شغل مناصب عدة منها رئيس اتحاد القانونيين الاشتراكيين الوطنيين، لكن تم اتهامه لاحقاً من قبل وحدة خدمة الأمن (S.S) بانه انتهازي، وتم تجريده من مناصبه، وبقي يمارس التدريس الجامعي والتأليف، من أبرز مؤلفاته "اللاهوت السياسي" و"عن الدكتاتورية" و"أزمات الديمقراطية الليبرالية".

للمزيد يُنظر: محمد هاشم البطاط، الفكر السياسي عند المفكر الالماني كارل شميت، مجلة "قضايا سياسية" ، تصدر عن كلية العلوم السياسية–جامعة النهرين، بغداد، عدد (38–49) 2017م، ص190 وما بعدها.

[1] Carl Schmitt, The Political Theology: Four Chapters on the Concept of Sovereignty, Translated by: George Schwab, 1st Edition, The MIT Cambridge Press, 1985.p5.

[2] المصدر السابق، ص43–44.

وبما "أن كل القوانين هي قوانين ظرفية" على حد تعبير كارل شميت، فأن الدكتاتور سيتعامل في حالة الاستثناء مع الأعداء بوصفهم "متمردين بلا حقوق Rightless Rebels" [1]، أي لا حق لهم يمكن أن يتمتعوا به، وكما هو واضح إن كلمة (المتمردين) في الممارسات الدكتاتورية تعني كل من يعارض النظام القائم ويختلف معه بالأفكار السياسية ويغايره بالتوجهات، ومن ثم لا يمكن الحديث عن إعتراف بالآخر وحق بالاختلاف، ولا في حقه في المشاركة السياسية، ولا ايضاً حقه في المحاكمات العادلة وعدم الحبس او السجن بلا إدانة.

من هذه المعطيات ينطلق جورجيو أغامبين في مقاربته لحالة الاستثناء التي يرى فيها، وفي ضوء تنظير كارل شميت، تبريراً لتغول السلطة السياسية في سياقها التنفيذي، وتعطيل لمنظومة الحقوق والحريات بالشكل الذي يسهم، وبخطورة كبيرة، في تقويض الحياة الديمقراطية ومنطقها التعايشي، اذ يرى اغامبين، بعد ان تابع وسرد تطبيقات حالة الاستثناء في دول اوربا الغربية والولايات المتحدة الامريكية، وبعد ان طرح تصورات وتحليلات شميت، ان أُس هذه الحالة يتوشج بالعلاقة التي تربطها بالقانون، بعبارة أخرى في ميكازم منح الاستثناء حالة الدستورية/الشرعية، والملفت هنا أنه يراقب تمثلاتها داخل الدول الليبرالية، خلافاً ما أراده شميت من التنظير لصاحب السيادة/الدكتاتور، فما يؤرق أغامبين يكمن في عملية الجدلية بين الفرد والدولة، ومساعي سحب كل وسائل الحماية التي تحمي الفرد من تغول السلطة التنفيذية داخل المسار السياسي الليبرالي، أي ان أغامبين يريد أن يأخذنا الى مساحة أخرى غير تلك التي الارضية التي اشتغل عليها شميت، فالأخير كان تنظيره للدكتاتور ماثلاً للعيان وواضحاً بشكل جلي في تبيئة الفعل الاستبدادي غير المتلبس بلباس الحرية، بينما في المشهد الذي يشتغل عليه أغامبين هو مشهد مخاتل، وخفي، تحاول عبره السلطات الديمقراطية الليبرالية ان توسع من حالة الاستثناء تحت ستار الحرية وحماية الحقوق وغيرها.

ليس هذا فحسب، بل أن أغامبين يحاول تأكيد ان حالة الاستثناء أصبحت هي القاعدة العامة التي نعيشها، وعلى الرغم من كل التبريرات التي تقدم حول شرعنتها الا انها تظل من وجهة نظره "ليست حالة للقانون، بل انها فضاء بلا قانون"[2]، والمفلت في الامر هو الاستخدام الممنهج لحالة الاستثناء في الدول الديمقراطية وبشكل متواصل، وبوتيرة تصاعدية، أذ يؤكد أن "حالة الاستثناء قد بلغت اليوم اقصى انتشار

---

[1] Matheias Lievens, Carl Schmitt's Two Concepts of Humanity, (Philosophy and Social Criticism) Magazine, Vol 36, No 8, 2010, p9.

[2] جورجيو أغامبين، حالة الاستثناء، مصدر سبق ذكره، ص127.

لها على مستوى العالم"[1]، ان مشكلة هذه الحالة انها لا تلغي القانون، ولكنها تبقي عليه جامداً معطلاً، أو هي تستخدمه بشكل مغاير لما وجد من أجله، بمعنى أنها تتلاعب به، لذلك يتنبأ أغامبين بمستقبل قاتم للانظمة الديمقراطية، إذ يقول "سيأتي اليوم الذي تلعب فيه الانسانية بالقانون مثل أطفال يلعبون بأشياء متعطلة ومهملة، ليس بغرض إعادتها الى استخدامها التقليدي، بل لتحريرها تماماً ونهائياً من هذا الاستخدام"[2]، إذ أن تاريخ الدول الغربية المعاصر يكشف عن تجذر إقرار حالة الاستثناء كسياسة متبعة كلما رأت الحكومات خطراً –هي وحدها من يحدده– يهدد بقاء النظام، وفي هذه الحالة يغيب –كلياً أو جزئياً– مبدأ الفصل بين السلطات الذي من المفترض انه يميز الانظمة الديمقراطية، فتصدر السلطة التنفيذية قوانين تشريعية، وتعتدى وتتجاوز على الحريات الشخصية ومنظومة الحقوق، وتحول البرلمان، تدريجياً –طوعاً أو كرها– الى مجرد أداة لتصديق ما تصدره الحكومة، وكذلك تصديق لتعريف الحكومة لما هو خطر، ومن ثم يتطلب التعامل معه في سياق حالة الاستثناء[3]!

وهكذا يعتري أغامبين قدَراً كبيراً من القلق تجاه حالة الاستثناء وتفاقم ممارستها في الدول الغربية، فإذا كانت هذه الدول قد اعتمدت هذه الحالة منذ زمن بعيد في ممارسة السلطة السياسية، فإنه يرى أن الوتيرة تتصاعد مع مرور الزمن بخلاف ما يُشاع بخصوص انعطافات ايجابية في منظومة حقوق الانسان غربياً، لذلك تُشخّص جوليانا سكوتو في تصديرها لكتاب "حالة الاستثناء" لاغامبين بأن "هذا الكتاب صدر عقب مدة وجيزة من الهجوم على برجّي التجارة العالمية في نيويورك، ويبدو ان الكتاب صدر ليطرح على الصعيد الفلسفي مسألة تأسيس حالة الاستثناء التي أعلنها الرئيس الامريكي جورج بوش الابن في ذلك الوقت من خلال ما عُرف باسم (القانون الوطني الامريكي Patriot Act) والاحداث التعيسة المتعلقة بانشاء معتقل غوانتنامو"[4] ، هذه الحقيقة التي يؤكدها أغامبين نفسه حين أشار الى قانون مكافحة الارهاب الامريكي أجاز للنائب العام التحفظ على المواطن الاجنبي Alien المشتبه بتورطه في أنشطة تهدد الامن القومي الامريكي، وقاموا بالالغاء الجذري للمركز القانوني للفرد بحيث اصبح "كائناً" لا تعريف له ولا تصنيف، وصار من القانون اعتقال الاجانب لأجل غير مسمى، وخضوعهم للمحاكمة أمام لجان

---

[1] جورجيو أغامبين، حالة الاستثناء، مصدر سبق ذكره ، ص192.

[2] المصدر السابق، ص151.

[3] مصطفى كمال المعاني وآخرون، نظرة في فلسفة الاستثناء عند الفيلسوف الايطالي جورجيو أغامبين، مجلة (الجمعية الفلسفية المصرية) العدد (30) القاهرة، ص245.

[4] يُنظر التصدير الذي كتبته لكتاب: جورجيو أغامبين، حالة الاستثناء، مصدر سبق ذكره، ص10.

عسكرية، وهذه اللجان غير اللجان والمحاكم المنصوص عليها في قانون الحرب[1]، ولا يتعلق الامر بالأجانب فقط، انه مثال ليس إلا، وإلا فإن أغامبين يُسجل ان الاستباحة تطال الجميع من مواطنين وسواهم، وهكذا جرت عملية تبيئة الفعل غير القانوني في سياق قانوني، إن جاز التعبير ولاق، ضمن حالة الاستثناء التي أدخلت تغييراً جذرياً في الفكر السياسي الغربي، ومآلات السلطة وتحولاتها، لأنه اذا كان القانون وجد ليوفر الدفاعات التي تحمي الفرد من تغول السلطة وهيمنتها، فإن الاستثناء اعاد للسلطة، ولاسيما في حيزها التنفيذي، هيمنة كبيرة على مقدرات الفرد وحقوقه، لهذا صار من المستحيل أن نكون محممين بواسطة القانون، بل على العكس، نكون مطرودين من حمايته، أي انه قد تركنا وهجرنا وتخلى عنا، وهو ما يُطلق عليه أغامين بـ"الطرد السيادي"، بمعنى ان اللجوء الى فرض حالة الاستثناء على القاعدة القانونية يؤدي الى الطرد صوب الاستباحة، والحياة العارية، ويكون الانسان معرض للتهديد في أي وقت نتيجة هجر القانون الذي كان ساري المفعول[2]

ب-أُسية السيادة وقوام الدولة عند أغامبين:

من الطبيعي ان تضعنا مقاربة جورجيو أغامبين لحالة الاستثناء، وفي خضم محاولة إستيضاح أوضاع الانسان المستباح تحت وطأتها، أمام حاجة معرفية لتبيئتها ضمن التداول المتعلق بالسيادة، لذلك أولى أغامبين اهتماماً بالغاً بالاخيرة، وحين يعود مجدداً الى كارل شميت فإنه -أغامبين- يؤشر أن شميت سعى الى مد جسور وشائجية بين النظام القانوني/السيادي وحالة الاستثناء بما سيفضي الى ما يُطلق عليه أغامبين بـ"مفارقة السيادة"، يقول أغامبين "ان المهمة المحددة التي تضطلع بها نظرية شميت هي جعل تلك الوشيجة بين حالة الاستثناء والنظام القانوني ممكنة، وهي وشيجة ذات طبيعة متناقضة؛ لان ما ينبغي ادراجه ضمن النظام القانوني هو شيء في الاساس خارج عن هذا النظام"[3]، وهكذا صار من الضروري عند شميت أن يكون صاحب السيادة خارج النظام القانوني الساري عادة، ان السيادة خارجة لان صلاحية النظام القانوني الساري عادة يجب ان يقررها شخص ما، ولكن الشخص الذي يقررها لا يمكن أن يكون جزءاً منها[4]، انها مفارقة الخارج عن السياق القانوني بوصفه صاحب السيادة، والذي يقرر من يدخل ضمن هذا السياق، بل ويوجب على الجميع ان يدخل ضمن الخضوع القانوني للسيادة

---

[1] بتصرف عن: جورجيو أغامبين، حالة الاستثناء، مصدر سبق ذكره ، ص45-46.

[2] عبد الاله سطي، حالة الاستثناء والانسان الحرام، الاسس الخفية للسلطة في حالة الطوارئ عند جورجيو أغامبين، ط1 2020م، مركز تكامل للدراسات والابحاث، د.م، ص3.

[3] جورجيو أغامبين، حالة الاستثناء، مصدر سبق ذكره، ص96.

[4] إيمان علاء الدين، مصدر سبق ذكره، ص10.

ولوزامها القانونية كافة، ويحاول أغامبين أن يختزل مفارقة السيادة ضمن معادلة قاعدية بقوله "ان هذه المفارقة يمكن ان تصاغ بـ(القانون كائن خارج ذاته)، أو بالاحرى، (أنا صاحب السيادة، الكائن خارج القانون، أعلن انه لا وجود لما هو خارج القانون)"[1]، فالسيادي يتعامل مع القانون بوصفه خارج بنيته، ولا يخضع له، وفي الوقت ذاته يُلزم صاحبُ السيادة الجميعَ غيره بوجوب الخضوع للقانون، ويمنع على أي طرف مهما كان عدم الالتزام به، وإلزامية الانصياع لآوامره ونواهيه!

يُقر أغامبين بأن حالة الاستثناء، وعلى الرغم من كل الجدل والنقاشات حولها، ما زالت تفتقد الى نظرية متكاملة حولها، وربما هذا أحد دوافع أغامبين الى ان يشتغل كثيراً ضمن هذا الحيز الذي يحتاج الى تنظير حيوي لما له من أهمية تتعلق بطبيعة الفكر السياسي الغربي، والممارسة السياسية المترتبة عليه في الدول الديمقراطية المعاصرة، فالاشتغال بموضوعة السيادة ومفارقتها أكثر أهمية وحساسية من القانون وقواعده نفسها، لان أغامبين يرى ان السيادة أكثر "أُسسية" من القانون، فهي التي تقرر ما اذا كان القانون سيُطبق ابتداءً؟ ومتى؟ وعلى من؟[2] اي ان السيادة تمثل الارضية التي وفقها يتم تحديد الأطر البيانية للداخل والخارج ضمن هذه المفارقة، ويبدو أن شميت كان مدركاً تماماً لهذه الحقيقة حين سعى الى تبيئة الممارسة الاستبدادية في سياقها النازي داخل محورية السيادة، ومن ثم انتقل بعد ذلك الى تطبيقها القانوني، ولم يبدأ من القانون ذاته، إذ كان بإمكان شميت ان ينطلق من القاعدة القانونية نفسها لايجاد مخرج من قبيل الضرورة المعطلة للقانون بعيداً عن التدخل في مساحة السيادة، الا انه أدرك ان السيادة هي الارض الارتكازية التي يستند اليها القانون هذا من جهة، ومن جهة أخرى يعتقد أغامبين وجود أهمية جوهرية أخرى للسيادة في هذا السياق، تتمثل في ان الدولة في الفكر السياسي عنده تقوم على أساس مبدأ السيادة، ومعيارية السيادة في الداخل والخارج ضمن حالة الاستثناء، فـ"السيادة هي ما يُكوّن الدولة وسياساتها، لانها تشكل الجسم السياسي من خلال تقرير مَن الذين سيسمح لهم بالاندماج فيها"[3]، وكأن السيادة في جوهرها تتقوّم بمعيارية الداخل/الخارج، وكل ما سيُبنى على هذه المعيارية ستترتب عليه أثار الدخول او الخروج من الجسم السياسي ولوازمه القانونية، أي ان قوام الدولة يعتمد على السيادة وأسيتها في تحديد طبيعة الخارطة الاجتماعية الداخلة فيها والمعترف بها قانونياً ضمن ثنائية

---

[1] جورجيو أغامبين، المنبوذ، السلطة السيادية والحياة العارية، ترجمة: عبد العزيز العيادي، ط1 2017م، منشورات الجمل، بغداد–بيروت، ص31.

[2] أماني أبو رحمة، السلطة الحياتية وسياسيات الموت بين فوكو وأغامبين، مجلة (ألباب) تصدر عن مؤسسة مؤمنون بلا حدود، عدد (12) 2018م، د.م، ص6.

[3] نقلاً عن: المصدر السابق، ص6.

"الحقوق–الواجبات" وما يقابها من خارجة عنها، بيد أن أغامبين لا يريدنا أن نفهم من (الخارجة) مؤدى الخروج التام، بل هو خروج محدد بسياق حالة الاستثناء ضمن دلالات معينة سنأتي عليها لاحقاً، أي انها ستضعنا أمام حالة تداخل من اللا تمايز، إن جاز التعبير ولاق، وهو لا تمايز سيستهدف التأسيس لاستباحة الانسان المعاصر وجعله يرزح تحت حياته العارية وفقاً لمقاربة أغامبين.

إن تأسيسية السيادة للدولة، وقوامها الأُسي المفارق عند أغامبين، يجعله يقر بأنها –السيادة– تعبير عن التجسيد الحقيقي لحالة الطبيعة، التي تحدث عنها مفكرو العقد الاجتماعي، ولا سيما توماس هوبز (1588–1679م)، إذ ان هذه الحالة تمثل عتبة عدم التمايز بين الطبيعة والثقافة، وبين العنف والقانون، الامر الذي يقود الى تشكيل ما يُطلق عليه أغامبين بـ"العنف السيادي"[1]، ويتفق مع الفكرة التي تقول ان هوبز لم ينظر الى حالة الطبيعة على انها عصر حقيقي، وإنما على أنها مبدأ داخل الدولة، فتكون حالتي الطبيعة والاستثناء عند أغامبين تمثلان وجهي نفس المسار، وبعبارة أخرى، سيظهر أن ما كان مفترضاً خارجاً (حالة الطبيعة) سيتجلى من جديد بوصفه داخلاً (حالة الاستثناء)[2]، هكذا نكون أمام فهم مغاير للرؤية التقليدية لنظرية العقد الاجتماعي عند توماس هوبز، وتحديداً ذلك الجزء المتوشج بحالة الطبيعة، فالاخيرة لن تكون حالة سابقة/مرحلة ما قبل الانخراط في دالة المجتمع السياسي، وصارت ماضياً حال الولوج في العقد الاجتماعي، وتنازل الافراد في حقوقهم السياسية لصالح الحاكم الذي سيتولى حمايتهم وممارسة العنف الشرعي في فرض الامن وممارسة السلطة السياسية، بل ستكون حالة الطبيعة داخل العقد الاجتماعي نفسه، أنها حالة تعبر عن "وضع" أكثر من كونها تعبير عن "مرحلة"، أي وضع الافراد الذي يكون الحاكم قادراً على التصرف في حياتهم ومقدراتهم أنى شاء وكيفما أراد، يقول أغامبين "حالة الطبيعة الهوبزية ليست وضعاً قبل قانوني دون علاقة بقانون المدينة، وانما هي الاستثناء والعتبة اللذان يكوّنان هذا القانون ويقيمان فيه، إنها لا تمثل حالة حرب الجميع ضد الجميع بقدر ما تمثل وضعاً يكون فيه كل واحد حياةً عاريةً ومنبوذاً بالنسبة الى الاخر، بعبارة أخرى، كل واحد هو شريد، له رأس ذئب (خارج عن القانون) بيد أن تذئيب الانسان أو أنسنة الذئب هذه ممكنة في آن، في حالة الاستثناء، في تفكك الدولة، هذه العتبة التي لا هي مجرد حياة طبيعية، ولا هي حياة اجتماعية، بل هي الحياة العارية أو الحياة المقدسة، هي المفترض الوحيد للسيادة التي يظل عاملاً فيها على الدوام"[3].

---

[1] جورجيو أغامبين، مصدر سبق ذكره، ص56.

[2] أماني أبو رحمة، مصدر سبق ذكره، ص11.

[3] جورجيو أغامبين، المنبوذ، مصدر سبق ذكره، ص143–144.

إن حالة الطبيعة في مقاربة هوبز تجد صداها كحالة استثناء راهنة في مقاربة أغامبين، نفسها الحالة التي تُتيح لصاحب السيادة ممكنات التصرف في حياة أو حقوق أفراد المجتمع بالشكل الذي يراه مناسباً، ومتماشياً مع حقه السيادي، هي عينها الحالة التي تجعل صاحب السيادة/حالة الاستثناء تتغول صلاحيات سلطته في المشهد السياسي المعاصر، وهو يعمل ضمن مفارقة السيادة، اي الخارج على القانون، والذي يمنع الاخرين من الخروج عليه، وهكذا تكون السيادة لها كبير الأثر في نشأة وقوامية الدولة في الفكر السياسي عند أغامبين، كما ان مقاربته غير التقليدية لنظرية العقد الاجتماعي عند هوبز في سياق مفارقة السيادة، جعلته يرفض الرؤية الذاهبة الى ان الارادة الحرة والعقد الاجتماعي تمثل في تنازل الافراد عن حقهم للحاكم/صاحب السيادة، إذ لا يتمثل أساس السلطة السيادية عند هوبز في تنازل الرعايا عن حقهم الطبيعي بقدر ما يتمثل في كون صاحب السيادة يحتفظ بحقه في الفعل دون حدود إزاء أي انسان وأي شيء[1]، ويستعين أغامبين بأحد نصوص هوبز الذي يقول فيه "ليس الرعايا هم الذين منحوا صاحب السيادة الحق في إنزال العقاب، وأنما بتنازلهم عن حقوقهم قد شجّعوه على الاستعمال الذي سيراه مناسبًا لاستخدام حقه من أجل الحفاظ عليهم جميعاً، بإيجاز، لم يمنحوه هذا الحق، لقد تخلوا له عنه، ولم يتخلوا عنه الا له"[2]، هذه الحقيقة التي يكشف عنها أغامبين تجعله يعلن بضرورة أن قد "آن الأوان لنعيد مستقبلاً قراءة أسطورة تأسيس الدولة الحديثة من هوبز الى روسو، حالة الطبيعة في الحقيقة هي حالة استثناء تظهر فيها الدولة للحظة (هي في نفس الآن فاصل زمني ولحظة لا زمنية) وكأنها تفككت، بصيغة أخرى، ليس التأسيس حدثاً متحققاً نهائياً في وقت ما، إنه عامل باستمرار في الحالة الاجتماعية متخذاً شكل القرار السيادي"[3].

إن ما يريد أغامبين تأكيده هو أن العقد الاجتماعي، على الاقل في المنظور الهوبزي، لم يكن تنازلاً حراً بارادة جماعية، بل كان تخلٍ كامل عن الحق في ممارسة القوة، وإنزال العقاب لصالح صاحب السيادة، الذي لم يكن طرفاً في العقد أساساً، ففكرة التنازل كأنها تريد أن تجعلنا أمام جو من الاتفاق المبرم في سياق هادئ ومريح، والحق أنه تخل اضطر له الافراد في ظل حالة الاحتراب المتواصلة، لكن أغامبين يريد أن يجعلنا ننتبه الى قضية مهمة، وهي أن حالة الطبيعة لم تنته بهذه الرؤية التقليدية للعقد الاجتماعي التي اعتدنا عليها، بل هي مستمرة، تجترحها حالة من التداخل بين الزمني واللازمني، ولا

---

[1] جورجيو أغامبين، المنبوذ، مصدر سبق ذكره ، ص144.

[2] نقلاً عن: المصدر السابق والصفحة.

[3] المصدر السابق، ص148.

يمكن النظر اليها على انها انتهت بمجرد الانخراط في الدالة التعاقدية التي انتجت المجتمع السياسي وفقاً للرؤية التقليدية، وكأن جوهر السياسة عند أغامبين يتمثل في استبطان حالة الطبيعة ضمن حالة المجتمع السياسي، وليس خارجه، أو قبله، ومن ثم إذا كانت السيادة هي التي انتجت الدولة، فإن السيادة نفسها تقوم على التمايز والتداخل في الوقت ذاته بين حالة الطبيعة وضدها، وبين حالة الاستثناء وضدها، والدولة المعاصرة تمارس الاستثناء، وتختصر أماني أبو رحمة رؤية أغامبين بقولها "ان الانخراط في المجتمع السياسي لا يبدو ممكناً الا باستبعاد بعض البشر الذين لن يُسمح لهم بأن يصبحوا رعايا قانونيين بالكامل، في بداية كل السياسات نجد، وفقاً لاغامبين، إقامة الحدود، وتدشين مساحات محرومة من حماية القانون"[1]، ومهما تطورت الدولة الديمقراطية، وأعلنت أنها أزالت الحدود والفوارق بين أفراد المجتمع، وصارت المنظومة الحقوقية متعالية على كل التفاوتات والاختلافات، تبقى القضية مجرد دعوى عند أغامبين، الذي يرى خلاف ذلك، بل يعتقد ان التفرقة في ظل الفعل السياسي ضمن حالة الاستثناء تقوم على التمايزات والاستباحات للحقوق بشكل متواصل.

ثانياً: الانسان المستباح والحياة العارية

أ-الانسان المستباح وثنائية الزوي والبيوس:

كيما يتمكن جورجيو أغامبين من بيان المشهد الاستباحي الذي يتعرض له الانسان المعاصر في ظل هيمنة حالة الاستثناء على الحياة العامة في الدول الديمقراطية، فضلاً عن سواها، فإنه يعمد الى تقديم رؤية تمييز ثنائية، وقبل ذلك تفرض موضوعة البعد الدلالي لـ"الانسان المستباح" عند أغامبين حيويتها الالزامية.

يدل مصطلح "الانسان المستباح The Homo Sacer"• على مجموعة من الدلالات المباشرة وغير المباشرة، فمن المباشرة يدل على "الانسان المقدس" او "الانسان الحرام" وكذلك "الانسان المنبوذ" أو

---

[1] أماني أبو رحمة، مصدر سبق ذكره، ص7.

• هناك من ترجم مصطلح الـ"Homo Sacer" الى "الانسان المنبوذ" كما فعل عبد العزيز العيادي في ترجمته لكتاب "المنبوذ" لأغامبين، وهناك من ترجمها الى "الانسان الحرام" كما فعل ناصر اسماعيل في ترجمته لكتاب "حالة الاستثناء، الانسان الحرام" لأغامبين، الا أننا اعتمدنا ترجمة "الانسان المستباح" تماشياً مع رؤية إيمان علاء الدين التي رأت أن "المنبوذ" "تعني في اللغة المرفوض والمُستبعد، ما يوحي بأن هذا الانسان قد تم اقصاءه ونفيه تماماً خارج الجماعة السياسية، وهو جزء من المعنى الذي يقصده أغامبين، وليس معبراً عنه بالكلية، فما يقصده أغامبين هو انسان تم تضمينه واستبعاده في نفس الوقت، تم تضمين حياته العارية داخل النسق السياسي، وتم استبعاد حياته المؤهلة لممارسة أدوار سياسية واجتماعية"، يُنظر: إيمان علاء الدين، مصدر سبق ذكره، ص5.

"الانسان الملعون"، ومن غير المباشرة يدل على ذلك الانسان الذي يكون موقعه خارج القانون الانساني، ومن ثم يجوز قتله دون ان يكون قتله جرماً يعاقب عليه القانون، وفي الوقت ذاته، هو خارج القانون الالهي، ما يعني عدم إمكانية التضحية بقتله ضمن المراسيم الطقوسية[1]، أي هو الانسان الذي لا يحظى بوضع قانوني يضمن حقوقه بعدم الاعتداء عليه، وتعطيه حصانة لحياته وسائر حقوقه الاخرى، نعم لا يجوز قتله، لكن المفارقة تكمن في ان هذا الانسان المستباح، ومع الاقرار بانسانيته، لا يُضمن له تجريم من يُقدم على قتله، فهو مستباح الدم للاخرين، هو إنسان لكنك ان قتلته لن تُعاقب على فعلتك، هذا ما يتعلق بالقانون الانساني في سياقه الوضعي، أما الجانب المتعلق بالقانون الالهي فإن القرابين والاضاحي البشرية التي كانت تقدم للآلهة لا تشمل هذا الانسان، إنه أقل من أن يكون أضحية لترضية الالهة، والتقرب منها.

وقد أعتمد أغامبين في تأصيل هذا المصطلح على القانون الروماني القديم، إذ يؤكد انه رمز ينتمي لهذا القانون الذي ترتبط فيه شخصية المقدس لأول مرة بحياة الانسان، من خلال استحضاره لـ"فستوس"، وهو نحوي لاتيني عاش في القرن الثاني الميلادي، في مقاله الجبل المقدس من رسالته "في دلالة الكلمات" حين يشير الى صورة من القانون الروماني القديم الكاشفة عن الانسان الذي حاكمه شعبه من أجل جريمة، ومع ذلك غير مسموح به قتله، لكن من يقتله لن يُدان من أجل قتل نفس بشرية"[2]!، وفي الوقت عينه لا يمكن قتل هذا الانسان خلال الاحتفالات الدينية ضمن مناخ المراسيم الدينية وأضحياتها[3].

هكذا لا اهمية كبيرة لوجود منع من قتل الانسان المستباح طالما ان الإقدام على ذلك لا يعد جرماً يعاقب فاعله عليه، من هنا يعمد أغامبين الى مقاربة الانسان المستباح ضمن المتن التشريعي الروماني القديم مع الاطار التشريعي الراهن في إطار حالة الاستثناء التي جعلت الانسان المعاصر يرزح تحت وطأة كبيرة من الاستباحة والانتهاك. إن محورية فهم أغامبين للانسان المستباح تتضح في حالة

نفس الامر يمكن قوله حول "الانسان الحرام" التي قد توقعنا في سوء فهم لما عناه أغامبين، لذا اعتمدنا كذلك رؤية مُصدّر كتاب "حالة الاستثناء، الانسان الحرام"، بخلاف المترجم، الذي استخدم ترجمة "الانسان المستباح"، يُنظر تصدير ساري حنفي لكتاب: جورجيو أغامبين، حالة الاستثناء، مصدر سبق ذكره، ص25.

[1] بتصرف واضافة لما ورد في التوضيحات التي قدمها مترجم كتاب: جورجيو أغامبين، حالة الاستثناء، مصدر سبق ذكره، هامش ص128.

[2] جورجيو أغامبين، المنبوذ، مصدر سبق ذكره، ص97.

[3] المصدر السابق، ص98.

الادماج والاستبعاد لهذا الانسان في الوقت ذاته، اي التضمين والاستبعاد في نفس الوقت، أي "لا يدرج هذا الشخص في النظام القانوني الا من خلال استبعاده؛ اي انه يتم ادراجه شخصاً يُعرف بانه مستبعد، ومن ثم هو انعكاس السيادة، من حيت انه ضمن القانون فرداً، وخارجه، لانه يمثل قدرة السيادة على اعلان حالة الاستثناء، يعبّر مستباحو الدم أيضاً عن تجاوز الحياة لناق ادراجها في السيادة، حقيقة ان هناك دائماً حياة أكثر مما يُعبر عنها القانون او السياسة"[1].

هكذا يتضح أن الانسان المستباح يتقوم بثنائية الداخل/الخارج، تم ادخاله ضمن الجماعة السياسية لتُمارَس عليه السيادة، لكنه في الوقت عينه خارج التمثّلات القانونية/السياسية لحقوق من كان ضمن الجماعة السياسية، أُدرجَ ليكون إنموذجاً لتطبيق السيادة، وليس ليكون أحد المنتفعين بها، بيد ان من الاهمية الاشارة الى ان هذه الثنائية الغريبة التي تجترح الانسان المستباح تجد فضاءها في حيز ثنائية أخرى، ترجع الى الفكر السياسي اليوناني، وبشكل محدد الى ما طرحه أرسطو، اذ يُحيلنا أغامبين الى التمييز الذي قدمه أرسطو في الكتاب الاول من كتاب "السياسة" بين نوعين من الحياة، الاول "الزوي Zoe" والثاني "البايوس Bios" تعبر الزوي عن مجرد ظاهرة العيش المشتركة بين جميع الكائنات الحية (حيوانات، بشر، أو آلهة) في حين تشير البيوس الى شكل أو كيفية العيش الخاصة بفرد أو جماعة[2]، اي ان الزوي تمثل الحياة البدنية البسيطة، التي يُطلق عليها أغامبين "الحياة العارية The Bare Life" أما البايوس فهي الحياة المؤهلة أو الخاصة، او المعترف بها سياسياً، التي ليست عارية، لانها مثقلة بأشكال المعنى المستمدة من الاعتراف والتمثيل السياسيين[3].

ان الانسان المستباح يجد موقعه داخل حياة الزوي التي تقبل بالحد الادنى من الحياة، اي الحياة البسيطة العادية التي يشترك فيها مع سائر الحيوانات الاخرى، بخلاف البيوس التي هي الحياة المؤهلة/الخاصة، الحياة التي تضمن تمثيلاً سياسياً، واعترافاً يجعل صاحبها قادراً على التمتع بما يستلزمه الاعتراف من حقوق وواجبات، ويأخذنا أغامبين الى التمايزات التي يجعلها أرسطو بين "المقتصد/رئيس مؤسسة العبيد" و"العائل/رب العائلة" الذيّن يهتمان فقط بالتوالد والمحافظة عليه، عن "السياسي"، إذ يسخر أرسطو، وفقاً لأغامبين، من أولئك الذين يعتقدون أن الفرق بينهم فرقٌ في الكم وليس في النوع، فأرسطو يقيم نوعين من الحياة بلحاظ المعطى السياسي، صحيحٌ أن الحياة بذاتها مطلوبة من أجل البقاء، إنطلاقاً

---

[1] أماني أبو رحمة، مصدر سبق ذكره، ص8.

[2] جورجيو أغامبين، المنبوذ، مصدر سبق ذكره، ص13.

[3] أماني أبو رحمة، مصدر سبق ذكره، ص

من قاعدة "ان المدينة Polis ولدت من أجل البقاء، لكنها توجد أساسياً من أجل جودة الحياة"[1]، وبالتالي يمكن القول ان مقولة "الانسان حيوان سياسي" في الفكر السياسي الارسطي لم تكن لتعبر عن ذاتية الحياة البدنية التي هي في ذاتها مطلوبة عند ارسطو، وانما نوع من الحياة التي تتسم بالجودة، اي تقترب، بل تتماثل، مع حياة البيوس عند ارسطو، بخلاف الزوي، التي هي حياة مجردة، حياة تسعى للحفاظ على البقاء والوجود، ولا تبلغ مباحث جودة الحياة أو نوعيتها الجيدة عند أرسطو.

ووفقاً لأغامبين، ان هذا التمييز بين نوعي الحياة كان بمثابة الاساس للتقاليد الغربية للفكر السياسي، إذ تميزت السياسة عن المؤسسات الخاصة بانها تتعلق بشيء اكثر من ادامة الحياة البيولوجية، ويرى أغامبين ان مقابلة ارسطو بين الحياة والحياة الجيدة للمجتمع السياسي في تعريفه للمدينة، تحمل تضميناً في داخلها، اي انه استبعد الحياة العارية "الزوي" من الشكل السياسي للحياة "البيوس" والتي هي متضمنة فيه في نفس الوقت[2]، ومن هنا يمكن القول ان ما يهدف اليه أغامبين من الاستعانة بثنائية الزوي والبايوس في الفكر السياسي اليوناني، هو الاشارة الى ان الانسان المستباح الوقت الراهن ما زال يخضع الى هذه الثنائية، بشكل مباشر أو بأشكال أخرى، فهذه الثنائية ما زالت مهيمنة على الفكر والسلوك السياسيين الغربيين، مهما أعتقدنا ان تطور الفكر السياسي، وتحولات الدول الغربية الديمقراطية قد غادروا عقلية الثنائيات هذه، فالحياة العارية التي يعيشها الانسان المستباح تجعله في منطقة الالتباس والتحول، والتقارب من حياة الزوي، وان كانت لا تماثلها تماماً، ولاسيما في ظل امكانية انتهاك الحقوق دون اي يعني ذلك ارتكاب جرم تجاه الحياة السياسية المتطورة، وهذا يتم داخل حالة الاستثناء التي تجعل السلطة التنفيذية قادرة على التشريع واصدار القرارات المتحكمة في حياة الناس ومصائرهم بذريعة وجود ظروف استثنائية خاصة.

ب- الحياة العارية والسياسة الحياتية/البيو-سياسة:

شكّلت استباحة الانسان ضمن الترسيمة الثنائية الى التأسيس للحياة العارية التي يكون الفرد وفقها معرضاً للانتهاك في منظومته الحقوقية دون تبعات العقاب أو المسائلة للسلطة الحاكمة ضمن حالة الاستثناء، لقد بقيت حياة الزوي، أو بما هو قريب منها، بشكل تداخلي، مستمرة في الفكر والسلوك الغربيين من وجهة نظر أغامبين، فالحياة العارية تم تضمينها ضمن الحياة السياسية بوصفها تعبيراً عن ممارسة السيادة، بيد انها غير قادرة على الفعل السياسي، او التمتع بالحقوق التي تترتب على هذا الفعل،

---

[1] جورجيو أغامبين، المنبوذ، مصدر سبق ذكره، ص14-15.

[2] إيمان علاء الدين، مصدر سبق ذكره، ص9.

إذ انها مستبعدة ومتضّمَنة في الوقت ذاته، وهنا تبرز مفارقة هذه الحياة، لكن الاخيرة لا تظهر في الممارسة السياسية، ديمقراطية أم غير ذلك، كحالة شاذة أو نادرة، إذ يعتقد أغامبين أن جوهر "الفعل الاساسي للسلطة السيادية هو انتاج الحياة العارية من حيث هو العنصر الاساسي الاصلي وعتبة التمفصل بين الطبيعة والثقافة، بين العيش والحياة"[1].

هكذا تُشكل الحياة العارية، وانسانها المستباح، بعداً محورياً وأُساً ارتكازياً للسيادة، وما يتأسس عليها، وقد مر معنا كيف ان أغامبين يرى ان الدولة نفسها تتأسس على السيادة، لا على القانون، فالاخير يكون نتاجاً للمسار التأسيسي للسيادة، ويتقدم أغامبين للأمام في معرض بيانه للتصور السائد والخاطئ عن جوهر السياسة في المنظور الحداثي، عندما يؤكد أن "على عكس ما اعتادت الحداثة تصوره على انه فضاء للسياسة في صيغة حقوق المواطن، الارادة الحرة، والعقد الاجتماعي، من وجهة نظر السيادة وحدها الحياة العارية سياسية على الحقيقة"[2]، اي ان التصور السائد في الحداثة على ان محورية حقوق الانسان وتأسيسات العقد الاجتماعي وفاعلية الارادة الحرة هي التي تمثل الاركان الرئيسة في الفضاء السياسي، يرى أغامبين خلافاً لذلك، ان التمييز الثنائي هو المعيار والمحور، نفسه التقسيم الثنائي الذي نَظّر له اليونانيون منذ أرسطو ومن تلاه، بقي ماثلاً ومؤثراً في الفكر السياسي الغربي، بل ويزداد في متواليته الخاصة، نعم، حصلت تحولات وتبدلات في بعض الجوانب، الا ان الثنائية بقيت ماثلة في نظرتها الى نوعين من الحياة، العارية والمؤهلة، والأولى هي الأساس الذي يتيح لصاحب السيادة/صانع القرار ممارسة ما يُطلق عليه أغامبين بـ"العنف السيادي" على الافراد في خضم فضاء حالة الاستثناء، وهو عنف لا يقوم على الاتفاق بقدر ما يقوم على الإدماج الاستبعادي للحياة العارية في الدولة[3].

إذ ما زالت المجتمعات السياسية المتقدمة متأسسة على وجود الحياة العارية، اي حياة الانسان المستباح التي يمكن انتزاعها، ولا يمكن التضحية بها دينياً، وهي ما أراد أغامبين تبيان وظيفتها الاساسية في السياسة المعاصرة، وهي صورة غامضة للقانون الروماني من خلال كونها الحياة الانسانية المتضمنة في النظام القضائي في شكل استبعادها وحسب، أي في إمكان انتزاعها دون عقاب[4].

---

[1] جورجيو أغامبين، المنبوذ، مصدر سبق ذكره، ص233.

[2] المصدر السابق، ص144.

[3] المصدر السابق، ص145.

[4] المصدر السابق، ص22.

وتجعلنا الحياة العارية، في المقاربة الأغامبنية، نسبة لأغامبين، في مواجهة مع "السياسة الحياتية Biopolitics" أو الـ"البيو–سياسة" أو "السياسة الحيوية" التي تطورت دراساتها المعاصرة بفعل المنهج التفكيكي الذي اعتمده ميشيل فوكو (1926–1984م)•، اذ يعد فوكو أبرز من نظّر للسياسة الحياتية، ويعني بها الانخراط المتزايد لحياة الانسان الطبيعية في آليات وحسابات السلطة، ويستحضر أغامبين أحد النصوص المهمة لفوكو الذي يشير فيه الى المسار الذي تصبح فيه الحياة رهان السياسة على عتبة العصر الحديث، يقول فوكو "لقد ظل الانسان لآلاف السنين ما كانه بالنسبة لأرسطو: حيواناً حياً، قادراً، فضلاً عن ذلك على وجود سياسي، أما الانسان الحديث فهو الحيوان الذي في سياسته توضع حياته ككائن حي موضع تساؤل"[1]، هذا التحول الذي حصل في البيو–سياسة أدخل حياة الانسان في صُلب الفعل السياسي لصانع القرار، ويُطلق فوكو على المدة التأريخية للتحول الجوهري هذا بـ"عتبة الحداثة البيولوجية"[2].

ينطلق فوكو في رؤيته الحفرية لهذا التحول من خلال تأكيد ان الفعل السياسي للسلطة الحديثة لم يعد متعلقاً بمجرد سلب الحياة من الرعايا، أو الدفاع عنها، كما هو الحال في الامبراطوريات القديمة، بل ظهر مصطلح جديد للتعبير عن المحكومين وهو "السكان"، ويمثل ظهور هذا المصطلح دليلاً على تحول واضح في دور الدولة من كونها مجرد سلطة هامشية بالنسبة لحياة رعيتها اليومية، الى سلطة متدخلة في أخص شؤون رعاياها وشروط حياتهم من خلال أدوات كالإحصاء السكاني والاهتمام بالصحة العامة وغيرها، هكذا تعتني السياسة الحياتية بصحة السكان ووقايتهم من الامراض الخطيرة والمعدية، وتحرص على تلقيحهم وتغذيتهم وتصون أجسادهم، وتنظم رغباتهم، وتعقلن طرق تصرفهم في أجسادهم، بحيث اصبحت مراقبة كل شروط الحياة الانسانية مهمة سياسية صرفة[3]، وبعبارة أخرى، يكون الاساس النظري في تحليل فوكو واضحاً في التفرقة بين نوعين من الممارسات السياسية، الاولى الممارسة السياسية

• ميشيل فوكو (1926–1984م): فيلسوف فرنسي يعد من أبرز الفلاسفة الغربيين خلال النصف الثاني من القرن العشرين، انتمى الى الحزب الشيوعي الفرنسي خلال 1950–1953م، إعتمد المنهجية التفكيكية في قراءة النص، وإستشفاف العلاقات الخفية بين القضايا التي قد يُعتَقد للوهلة الأولى ان لا ارتباط بينها، حلل وأرّخ للجنون في كتابه "تأريخ الجنون"، وعالج مواضيع مهمة أخرى كالإجرام والعقوبات والممارسات الاجتماعية في السجون في كتابه "المراقبة والمعاقبة"، فضلاً عن مقارباته المهمة في علاقة السلطة بالمعرفة، يُنظر: بتصرف عن: أحمد علي الحسيني، فلاسفة معاصرون، ط1 2009م، دار المرايا للنشر والتوزيع، بيروت، ص143.

[1] ميشيل فوكو، تاريخ الجنسانية، ترجمة: محمد هشام، ط1 2013م، إرادة العرفان، المغرب، ص119.

[2] المصدر السابق والصفحة.

[3] يُنظر التعليق الذي وضعه الناشر في كتاب: جورجيو أغامبين، حالة الاستثناء، مصدر سبق ذكره، هامش ص45.

الكلاسيكية التي اعتبرها معنية بالقتل والاقتطاع، والثانية الممارسة السياسية الحياتية التي انعطفت بالممارسة الى الاهتمام بالحياة أكثر، فمن وجهة نظر فوكو تمثل مدة القرنين السابع عشر والثامن عشر انعطافة السياسة الحياتية[1]، إذ تم خلالها ما يشبه القطيعة مع الممارسة السياسية السابقة على العتبة الحداثية للسياسة الحياتية، وعلى الرغم من اعتماد أغامبين على المقاربة الفوكوية، إن جاز التعبير ولاق، الا انه خالفه في طبيعة التحول، او العتبة الحداثية للسياسة الحياتية، إذ يُصر أغامبين على وجود علاقة منطقية وزمنية بين الماضي والحاضر الغربي، بل يقرأ اغامبين الحاضر بوصفه محطة كارثية لتقاليد سياسية لها أصولها في اليونان القديمة، اي انها تسير بحالة طردية، وليس عكسية تعبر عن قطيعة كما أشار فوكو، وكأن أغامبين يريد القول ان السياسة الحياتية بقيت في إطار الحياة العارية تمارس الموت بأشكال متعددة، ولهذا يعتقد أغامبين أن "مفتاح فهم الظواهر السياسية يمكن في طبيعتها البيو–سياسية، ليس فقط في معسكرات الاعتقال النازية، وتوجهات الابادة والبرامج التي صممت للقضاء على الافراد غير اللائقين جينياً، ولكن ايضاً في الطريقة التي استخدمت فيها الدولُ الديمقراطية السجناءَ وغيرهم لاجراء التجارب الطبية، الى جانب الطابع السياسي المتزايد للتدخلات الطبية في الكائن البشري، وغير ذلك من الظواهر السياسية في مختلف الدول"[2].

ان ما يريد أغامبين ان يؤكده يتمثل الممارسة السياسية المعاصرة ما زالت تمارس الموت، اي تسييس الموت في إطار الحياة العارية، كما كانت سابقاً، ولكن بأشكال متعددة، ولا سيما في ظل حالة الاستثناء، كما أنها تمارس تسييس الحياة وتحولاتها التي أشار اليها فوكو، فالقطيعة لم تتم، وانما حالة التداخل في الحياة العارية، واستمرار انتاج الانسان المستباح تتم بأضراب وأشكال متباينة ومتطورة، يقول أغامبين "بالتوازي مع ترسّخ البيو–سياسة نشهد بالفعل تحولاً وامتداداً متزايداً الى ما وراء حدود حالة الاستثناء والتقرير بشأن الحياة العارية التي كانت تعرّف السيادة، توجد في كل دولة حديثة نقطة تعيّن اللحظة التي تحول فيها التقرير بشأن الحياة الى تقرير بشأن الموت، وحيث يمكن على هذا النحو انقلاب البيو–سياسة الى تنتو–سياسة (سياسة الموت)"[3]، ثم يردف مشيراً الى حقيقة التحول السائل/المرن بين المنطقتين، او بين السياستين، بقوله "اليوم لم تعد هذه النقطة تحضر بوصفها حداً ثابتاً يفصل منطقتين متمايزتين

---

[1] Micron Sean, The Biopolitics in the Modernity, 2nd Edition, Longroad Publishing library, London, 2001, p52.

[2] ايمان علاء الدين، مصدر سبق ذكره، ص8.

[3] جورجيو أغامبين، المنبوذ، مصدر سبق ذكره، ص161.

بوضوح: يتعلق الامر بالأحرى بخط متحرك يتنقل في مناطق الحياة الاجتماعية يتزايد اتساعها، ويعمل فيها صاحب السيادة في تناغم متزايد"[1]

وفي هذا السياق يستمر أغامبين في منح هذه السياسة أكثر من وجه، إذ يذهب الى ان السياسات الحياتية المعاصرة ذات وجهين، فالمساحات والحريات والحقوق التي اكتسبها الافراد في صراعاتهم مع القوى المركزية مهّدت دائماً، بصورة ضمنية لكن متزايدة، لإدراج حياة الافراد داخل نظام الدولة، ومن ثم انها تقدم أسساً جديدة أكثر ترويعاً للسلطة السيادية التي يريدون تحرير أنفسهم منها، انها الحياة العارية ذاتها التي تنتج الديمقراطيات الليبرالية هيمنة القطاع الخاص على المجال العام، بينما تصبح في الدول الشمولية معياراً سياسياً حاسماً لتعليق الحقوق الفردية، ولكن حتى اذا كانت كل اشكال الحكومة تعتمد على المادة السياسية ذاتها، اي الحياة العارية، فان هذا لا يعني، بالضرورة انها متساوية من حيث المعيارية[2]، اي ان التباينات في المعيارية بين الانموذجين تبقى ماثلة في عدد من التفاصيل والتضاعيف، الا ان ذلك لا يعني ان ان الحياة العارية تغيب في الانموذج الليبرالي.

ثالثا: الانسان المستباح وأزمة الديمقراطية الغربية المعاصرة

أ-معسكر الاعتقال/برادايم السياسة الغربية:

عقب أن بيّن لنا أغامبين طبيعة الانسان المستباح في خضم حالة الاستثناء التي يرزح تحت وطأتها ضمن راهنية مكثفة في الفكر والسلوك السياسيين الغربيين، يأخذنا الى مفارقة أساسية في الفكر السياسي الغربي، وهذه المفارقة تأتي لتعُبر بذاتها عن حقيقة حالة الاستثناء الشائعة غربياً، حسب رؤية أغامبين، وليست مجرد ظرف طارئ، أو حالة خاصة تجترح الدولة ذات لحظةٍ نادرة الوقوع، المفارقة هي "معسكر الاعتقال"، يقول أغامبين "يجدر بنا أن نتفكر بالمنزلة المفارقية للمعتقل من حيث هو فضاء استثناء، المعتقل قطعة من الاقليم كائنة خارج النظام القانوني العادي، لكنه مع ذلك ليس مجرد فضاء خارجي، ما هو مستبعد منه"[3]، إذ انه يقبع من حيث الترسيمة الجغرافية داخل اقليم الدولة، وفي الوقت عينه لا تنطبق عليه القوانين العادية، من داخل معسكر الاعتقال يكون مستباحي الدم رازحون بقوة تحت وطأة حالة الاستثناء، انهم تعبير حقيقي عن الداخل/الخارج في سياق مفارقة جوهرية داخل الانظمة السياسية

---

[1] جورجيو أغامبين، المنبوذ، مصدر سبق ذكره، ص161.

[2] اماني أبو رحمة، مصدر سبق ذكره، ص13.

[3] جورجيو أغامبين، المنبوذ، مصدر سبق ذكره، ص220.

الغربية المعاصرة، ان المعتقل يمثل "برديم" السياسة الغربية، حين يؤشر الى ان قطار السياسات في الغرب انطلق من بولس Polis الى معسكرات الاعتقال المعاصرة ولم يتوقف بعد، وذلك من خلال تأكيد ان المعتقل "وليس المدينة" هو برديم السياسات الحياتية الاساسي في الغرب، وان هذا البرديم هو المسؤول، قطعاً، عن بعض أسوأ الفظائع في القرن العشرين، بما في ذلك معسكرات الاعتقال النازية، وهو يوفر، حتى الان، الرابط المشترك الخفي، أو ما يُطلق عليه "التآزر الداخلي" بين النازية والليبرالية الغربية[1].

إذ طالما ان السياسة الحياتية، غربياً، انطلقت ضمن ثنائية التقسيم بين الزوي والبيوس، بين الحياة المؤهلة/الكاملة المعترف بها، والحياة العارية، وطالما ان حالة الاستثناء جوهرية ومستمرة في الممارسة السياسية الغربية، فإن المعتقل سيكون برديم مهيمن في الفكر السياسي الغربي، بل هو الجوهر الاساس الذي سارت عليه السياسات الغربية، وليس دولة المدينة/بولس اليونانية هي البرديم الغربي المستمر، هذا الامر سيجعل من الطبيعي، بالنسبة لاغامبين، ان تكون معسكرات الاعتقال النازية، والجرائم التي حصلت داخلها، تعبيراً امتدادياً لمبدأ الانسان المستباح الذي يكون خاضعاً للسيادة في الدولة دون يكون متمتعاً بحصانة منظومته الحقوقية الكاملة، فالقتل دون ان يترتب عليه جرم يُعاقب عليه القانون يعبر عن عنصر داخل معادلة الحياة العارية في الفضاء السياسي الغربي.

غير ان من الضروري تأكيد أن المعتقل في فهم أغامبين لا يشير كثيراً الى حدث تاريخي ملموس او وحدة مكانية محددة، بل يرمز ويحدد الحدود بين الحياة العارية والوجود السياسي[2]، وبعبارة اخرى، علينا ان لا نفهم من كلام أغامبين انه حين ينظر الى معسكر الاعتقال بوصفه برديم السياسة الغربية، فهو ينظر فقط الى معسكرات اعتقال معينة في مكان جغرافي معين، بل ينظر الى "حالة" أو "وضع" يكون ضمنه الانسان مستباحاً ومتاحاً للقتل والانتهاك، وبهذا المعنى لن يكون معسكر الاعتقال فقط تلك التي كانت عند النازية، او مراكز الترحيل المعاصرة، بل هي اي مساحة يتم فيها انتاج "حياة عارية" بشكل منهجي، يقول أغامبين، "المعتقل هو الفضاء الذي يُفتح عندما تبدأ حالة الاستثناء في التحول الى قاعدة، حالة الاستثناء التي كانت بالأساس تعليقاً مؤقتاً للنظام القانوني على قاعدة وضع حقيقي للخطر"[3]، وفي ظل الطابع المرن/السائل الذي يُضفيه أغامبين على المعتقل فإن سيكون من الطبيعي، والصحيح كذلك،

---

[1] أماني أبو رحمة، مصدر سبق ذكره، ص5.

[2] إيمان علاء الدين، مصدر سبق ذكره، ص19.

[3] جورجيو أغامبين، المنبوذ، مصدر سبق ذكره، ص219.

أن يُطلق "كلمة معتقل على ملعب باري الذي كدّست فيه الشرطة الايطالية مؤقتاً سنة 1991م المهاجرين الألبان السريين قبل ارجاعهم الى بلدهم، كما حلبة سباق الدراجات الهوائية الشتوية التي جمعت فيها سلطات فيشي اليهود قبل تسليمهم الى الالمان، كما معسكر اعتقال الاجانب في كوتبيس–سيلاو، حيث جمعت حكومة فايمار اللاجئين اليهود من بلدان اوربا الشرقية، كما مناطق الانتظار في المطارات الدولية الفرنسية حيث أُحتجز الاجانب الراغبون في الاعتراف لهم بصفة لاجئين، في كل واحدة من هذه الحالات، محل هامشي ظاهرياً هو الذي يحدد في الواقع فضاء وقع فيه بالفعل تعليق النظام القانوني العادي"[1].

صار المعتقل، في هذا الاطار الذي يوضحه أغامبين، حالة عامة لكل وضع يتم عبره انتاج الانسان المستباح، ولا ينحصر فقط في تلك الاماكن الجغرافية المسيجة والمحددة من قبل السلطات على انها معسكرات اعتقال، بل نتقدم للأمام ونقول انها ليست حكراً على الاجانب، وان كان الاجانب في الممارسة أكثر وضوحاً، اذ تمس حياة الجميع، بما في ذلك المواطنين، وقد لاحظنا كيف مارست السلطات الفرنسية عنفاً غير مبررٍ ضد المتظاهرين على اجراءات حكومة ماكرون انطلاقاً من ان الحكومة تواجه حالة استثناء، فضلاً عن القوانين الامريكية التي صدرت كقانون مكافحة الارهاب، وغيره، كلها تعبير عن ممارسات معسكر الاعتقال في التعامل مع المشتبه بهم في الاشتراك في عمليات ارهابية[2].

ويشدّد اغامبين على انه توخى الدقة في استخدام "المعتقل" ليس "السجن" في الاشارة الى الانسان المستباح، لان السجن يخضع للقانون العقابي فيُشكل بذلك أحد أجزاء الحالة العادية، بينما المعتقل توجهه الأحكام العرفية فيشكل فضاء الاستثناء[3]، اذ ان المعتقل يكشف عن الخروج على فقرات ولوائح القانون تحت ذريعة وجود حالة استثناء، والاخيرة تميط اللثام عن ممارسات سيادية تقوم بها الدولة كردة فعل على حالة خاصة تتطلب تفاعلاً من نوع غير طبيعي، إن ما يهدف أغامبين الى تأكيده في موضوعة المعتقل هو انها قاعدة خفية وان كانت تظهر على انها استثناء من القاعدة، الامر الذي يجعل ثيمة تأسيس البناء السياسي الغربي على قاعدة المواطنة وحقوق الانسان موضع تساؤل وتشكيك عند أغامبين، طالما ان السلطة متأسسة على التمييز الثنائي في ظل البيو–سياسة، ولم يكن هذا التاسيس لظرف مرحلي بقدر ما هو تأسيس بدأ واستمر حتى اللحظة الراهنة، ما يجعل السلطة، وبشكل خاص السلطة التنفيذية، تبحث

---

[1] جورجيو أغامبين، المنبوذ، مصدر سبق ذكره، ص226.

[2] جورجيو أغامبين، حالة الاستثناء، مصدر سبق ذكره، ص46.

[3] إيمان علاء الدين، مصدر سبق ذكره، ص19.

بشكل متوالي عن كل المسامات والمساحات التي تنتج فيها السياق الاستباحي للانسان وحقوقه، لكن هل أن تأكيد أغامبين على مسألة ان السياسة الغربية في سياقها الدائم قامت على الحياة العارية، والتمايز الثنائي، وتمثلات المعتقل، وكون الانظمة من استبدادية كالنازية وليبرالية كالأمريكية والفرنسية والايطالية المعاصرة تمارس حالة الاستثناء بتويرة متصاعدة يعني أنه يساوي بين الاستبدادية والليبرالية فيما يتعلق بحقوق الانسان والمواطنة؟

ب- أزمة الديمقراطية الغربية واستباحات الاستثناء:

على الرغم من أن خصوم أغامبين سعوا الى بيان انه يريد ان يساوي بين الانظمة الاستبدادية والديمقراطية في سلوكها، الا انه لم يُرد ذلك بين الضربين من الانظمة، وجعلهما في مستوى واحدٍ من زوايا المواطنة وحقوق الانسان وطبيعة تداول السلطة وغيرها، بقدر ما هَدَف الى ان يؤسس لفكرة ان وضع الانسان المستباح في حالة الاستثناء يمثل ثيمة أساسية في السياسة الغربية، ولا تنحصر ممارستها في الانظمة الاستبدادية فقط، وبعبارة أخرى، لقد فشل معظم ناقدي أغامبين في ادراك انه لا يقلل من الاختلافات بين الديمقراطية والاستبداد، ولا يحط من الحقوق الليبرالية في الحرية والمشاركة، بدلاً من ذلك، يريد ان يظهر ان حكم القانون الديمقراطي ليس، بأي حال، مشروعاً بديلاً للنظام النازي، او الدكتاتورية الستالينية، لان الاخيرة تطرّف في السياسات الحياتية فحسب[1]، فإذا كان النازي يركز على اشخاص بعينهم، أو مجموعة فرعية من السكان، يمكن في عصرنا ان يقال ان جميع المواطنين مستباحو الدم، إنطلاقاً من خاصية ان الحياة العارية تم تضمينها في الديمقراطيات الغربية بوصفها القاعدة الخفية الداخلية، وعلى هذا النحو لا يمكن ان ترسم حدودها، فالسياسة المعاصرة تبحث عن أهداف جديدة للإقصاء على اساس العرق واللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين والسجناء الذين ينتظرون تنفيذ حكم الاعدام، ومن يخضعون للمراقبة لحمايتهم من الانتحار، ومن المرضى المصابين بغيبوبة[2]، فما يعمد اليه اغامبين هو تأكيد ان الارضية التي تأسست عليها الممارسات الاستبدادية هي حالة الاستثناء، والاخيرة في ذاتها التي قامت عليها الديمقراطية[3]، قد تختلف طرق الممارسة، ومستوياتها، وميكانزمات

---

[1] أماني أبو رحمة، مصدر سبق ذكره، ص14.

[2] المصدر السابق، بتصرف من متن وهامش ص14.

[3] محمد البوبكري، المعيار والاستثناء في الفكر الفلسفي السياسي المعاصر، كارل شميت، جورجيو أغامبين، يورغان هابرماس، مجلة "الأزمنة الحديثة"، عد14، د.م، ص27.

تسويقها واظهارها، الا ان الارضية لهيمنة السلطة السياسية، وتغولها، تبقى واحدة•، طالما ان الانسان المستباح بقيت عملية تعريته ضمن مسار الحياة العارية تعيش في متوالية متواصلة، الامر الذي يفرض إقرار وجود أزمة راهنة للديمقراطية الغربية، ولاسيما في ظل الاستباحات المتكثرة لحالة الاستثناء.

لعل من الاهمية بمكان الاشارة الى اننا قد نختلف في بعض التفاصيل مع التشابك الذي أسسه أغامبين للعلاقة بين الاستبداد والديمقراطية، وربما محاولته للتبرير ما زال يكتنفها الغموض، أو بحاجة الى المزيد من فك الاشتباك الابستمولوجي، الا ان رؤيته في كون حالة الاستثناء تمثل الارضية المشتركة لكلا الانموذجين من الانظمة السياسية تحظى بمستوى كبير من الصحة والمقبولية، ذلك ان اساس السيادة من وجهة نظر أغامبين، وكما مرّ معنا، هو حالة الاستثناء التي تؤسس للحياة عارية بانسانها المستباح، ومن ثم كل ما يتأسس على هذا الاساس يكون منخرطاً في مصفوفته وتضاريسه، الا ان ما يرد على أغامبين في هذا السياق، اذا كانت حالة الاستثناء لها هذه الأُسية والمحورية في نشأة الدولة، وتأسيس السيادة، وإنشاء الحياة العارية، ألا يكون من الطبيعي ان تعتبر الممارسات السياسية الناجمة عنها مقبولة وصحيحة؟ وبصياغة أخرى، إذا كان أغامبين يقر بأن حالة الاستثناء مركزية في بنية الفكر السياسي الغربي لماذا يُدين ما يتأسس عليها من سلوك؟

ربما يمكن نبرر لأغامبين في معرض الاجابة بأن تأشيره جوهرية ومحورية حالة الاستثناء جاء من منطلق تأكيد طبيعة هذه الحالة ومكانتها في السياسة الغربية، الا ان ذلك لا يعني انه يتبنى صحتها المعيارية، فهو اراد ان يكشف ما تلعبه حالة الاستثناء في رسم معالم السياسة الغربية، وتوجِد أزمة لديمقراطيتها المعاصرة، أي كان مراده ان يفكك اجتراحات الانسان المستباح وشقاءه ضمن مناخ الاستثناء الذي تصيَّر قاعدة، ولم يرد أن يقول ان ذلك صحيح من الناحية المعيارية، إن صح هذا التبرير طبعاً، وإن كنا نرى الاشكال يبقى ماثلاً بدرجة من الدرجات على المتن التنظيري لأغامبين، وأيٌ يكن الأمر، ما هو ثابت أن أغامبين كان وما يزال شديد الانتقاد لما يجري في الدول الديمقراطية من استباحات متكررة لحقوق الانسان، وتغول السلطة السياسية، وتقليل مناسيب الحريات العامة والشخصية، مما ينذر بخطر يحدق بالديمقراطية الغربية، ولعل من أبرز النماذج القريبة التي يتوقف عندها أغامبين، هو التعامل المبالغ

• هذه الارضية المشتركة تجد صداها كذلك في العديد من التنظيرات التي سعت الى النظر لما حدث خلال الحقبة النازية من جرائم وأفعال كنتاج طبيعي ضمن مناخ الفكر والسلوك السياسيين الغربيين للحداثة، وليست حالة شاذة، منها ما فعله زيغمونت باومان في مقاربته للهولوكوست حين أكد أنها نتاج طبيعي للحداثة، وليست فعلاً استثنائياً؛ ذلك ان البرادايم السياسي للحداثة، وتعاملها البيروقراطي مع الحياة، القى بظلاله على ما جرى، للمزيد، يُنظر: زيغمونت باومان، الحداثة والهولوكوست، ترجمة: حجاج أبو جبر ودينا رمضان، ط1 1435هـ/2014م، مدارات للأبحاث والنشر، القاهرة.

به، كحالة استثناء، الذي قامت به الحكومات الديمقراطية في ظل جائحة كورونا، إذ انتقد بشدة المغالاة في اجراءات الحجر الصحي وفرض التباعد الاجتماعي، ثم الحد من حرية الافراد في التنقل عبر فرض قوانين استثنائية، وتعطيل قوانين اخرى، وقد نظر اليها بوصفها محاولة لفرض عسكرة حقيقية[1]، وقد حاجج أغامبين ان التهديد الحقيقي لم يكن المرض نفسه، وإنما "مناخ الذعر" الذي أحدثته وسائل الاعلام والسلطات حول المرض، والذي يسمح للحكومات بفرض القيود على الحركة والتجمع والاجتماع الطبيعي، واعتبر ان عمليات الإغلاق والحجر الصحي هي في الواقع مظهر واحد فقط من مظاهر الميل المتزايد لاستخدام حالة الاستثناء كبرديام عادي للحكم[2]، مشيراً الى ان معدل الاصابات كان يؤكد أن 80 الى 90% من الحالات تحمل أعراضاً خفيفة او معتدلة، فلماذا كانت السلطات تعمل على خلق حالة الذعر بشكل كبير عند المواطنين[3]؟ وكأن أغامبين لا ينظر الى الجائحة من منظورها الصحي البحت، وإنما من منظور تعبيرها عن مصداق كبير لحالة الاستثناء التي تبحث عنها السلطات من أجل تغول صلاحياتها، وتضييق الحريات وتقليل الحقوق، الامر الذي يضيف مزيداً من تفاقم أزمة الديمقراطية الغربية من وجهة نظره، ولاسيما ان الانسان المعاصر صار يرزح تحت وطأة تحولات خطيرة، وذهاب للمعنى والمحتوى في مختلف مجالات الحياة[4]، وتعالي الخطاب العنصري، والنظر بثنائيات وتمايزات في التعاطي مع الناس، واستباحة حقوق الكثيرين مع توالي حالة الاستثناء، على ان المستباحين، وغير المُجدين، والذين "لا لزوم لهم" أو "الفائضين عن الحاجة" ليسوا فقط أولئك الذين يعيشون خارج الدول الديمقراطية الغربية، بل موجودون داخلها كذلك، وبشكل متزايد، نتيجة لأزمة هذه الدول، وكثير من المواطنين مستبعدين بشكل فعال، لا من العمل فحسب، بل من التعليم والسكن والحياة الاجتماعية من خلال التركيز على المسائل القانونية ورمزية حظر السيادة[5]، وتعمل الديمقراطيات على موضوعة الحياة غير الجديرة بالحياة، او تلك التي هي حقل للتجارب الطبية، كما حصل في الولايات المتحدة الامريكية

---

[1] عبد الإله سطي، مصدر سبق ذكره، ص4.

[2] صهيب محمود، مفارقة جورجيو أغامبين في جائحة كوفيد–19، على الانترنت: www.academia.edu

[3] Giorgio Agamben, The State of Exception provoked by an unmotivated emergency, on Internet: www,positionspolitics.org, Published in February 26,2020.

[4] للتوسع حول هذا الامر، يُنظر: جورجيو أغامبين، الانسان بلا محتوى، ترجمة: أماني أبو رحمة، ط1 2019م، أروقة للدراسات والترجمة والنشر، د.م، وكذلك: يوسف عزيزي، تحولات الأنا في العصر الرقمي، ط1 2020م، د.ن، بيروت، ص103.

[5] أماني أبو رحمة، مصدر سبق ذكره، ص20.

من اصابة 800 سجين بعدوى بعوضة الملاريا عام 1928م، من أجل البحث عن مضاد لحمى المستنقعات، بذريعة ان التجريب على الحيوانات ليس مفيداً، وأمثلة كثيرة يوردها أغامبين ليؤكد أن الاستباحة لم تكن وليدة الانظمة الاستبدادية فقط[1].

اذ تعمل الديمقراطيات الغربية المعاصرة على التقليل من منسوب الحريات والحقوق بشكل تصاعدي، ويقف على عتبة التبريرات لأزمة ديمقراطيتها الراهنة قضية الأمن القومي والحفاظ على الاستقرار الامني والسياسي، فازدادت عمليات النصت على الهواتف، واقتحام الخصوصيات في الفضائين الواقعي والافتراضي، وتوالت عمليات نشر كامرات المراقبة في كل مكان، والمراقبة تحيط بالمواطنين من كل جانب[2]، والاعتقالات مستمرة لكل من يشتبه به من مواطنين وأجانب خشية وجود تهديد للأمن القومي، والسجناء والراقدين في غيبوبة في المستشفيات، والباحثين عن المساواة من إكراهات التفرقة والتمييز، والثنائيات المتعالية في التمييز بين البشر، والتفرقة في التعاطي الحقوقي داخل المجتمعات الغربية بشكل يشي بأزمة حقيقية تُقلق أغامبين الى حدٍ كبير[3]، جاعلةً منه يقرر أن استمرار التضييق في مسائل الحقوق والحريات للانسان المستباح يمكن ان تقود الى مستقبل قاتم في الغرب، بما يجعل دق ناقوس الخطر بات مسؤولية الجميع لتدارك ما يمكن تداركه[4].

يُضاف الى ذلك ان صارت القوانين عرضةً للايقاف والتعطيل إنسياقاً مع الحالة الاستثنائية التي تجترح الديمقراطيات الغربية، الامر الذي قاد الى تصيير الاستثناء قاعدة ركيزة تشي بوجود أزمة تعصف بالديمقراطيات الغربية، وربما يمكن القول أن ما يهدف أغامبين للتأكيد عليه هو الانذار الحقيقي الذي يُطلق يُراد منه الكشف عن المآلات التي يمكن ان تصل اليها هذه الديمقراطيات في ظل أزمتها، دون أن يُحمّل متن أغامبين أكثر مما يريد أن يوصله من تحليلات وتوصيفات للأزمة، أي أنه لم يُرد ان يعري الديمقراطيات من كل ما لها من مزايا بقدر رغبته في الكشف المبكر عن المصائر والمآلات التي يمكن أن تقود اليها وضعية الانسان المستباح في حالة الاستثناء داخل الديمقراطيات الغربية المعاصرة.

---

(1) للتوسع حول نماذج الانتهاكات، جورجيو أغامبين، المنبوذ، مصدر سبق ذكره، ص199 وما بعدها.

(2) Adam Skylsman, The Contemporary Democracy, 2nd Edition, the New Holding Printing home, London m 2010, p42 .

(3) فوزي بن سعيد، إشكالية البنية الفكرية في الممارسة الديمقراطية المعاصرة، ط1 2020م، المرتكز للدراسات والنشر والتوزيع، الدار البيضاء، ص51.

(4) المصدر السابق، ص53.

- **الخاتمة والاستنتاج:**

تم التوصل خلال هذا البحث الى استنتاج ان المقاربة الفكرية السياسية ضمن المنجز الذي طرحه المفكر الايطالي جورجيو أغامبين تاسسا عبر دالة الانسان المستباح الذي تم تعرية حياته وحقوقه في ظل حالة الاستثناء، والاخيرة تعبر عن أساس مركزي للسيادة وقوام الدولة عند أغامبين، وكيما يؤسس الاخير لها عمد الى متابعة الثنائية الغربية في الفكر السياسي الغربي التي تقسم البشر، في سياق السياسة الحياتية، أو البيو–سياسة، الى الزوي والبيوس، الامر الذي قاد الى تأصيل مبدأ ان حالة الاستثناء لم يعد أمراً استثنائياً بقدر ما هو ثيمة أساسية في الفكر والسلوك السياسيين الغربيين، ولم ينحصر الامر في الانظمة الاستبدادية، بل هو راكز في السياسة الغربية استبدادية كانت أم ديمقراطية، وهذا ما جعل الديمقراطية الليبرالية المعاصرة تجترحها أزمة حقيقية في ظل متوالية الاستثناء والاستباحات المتواصلة للإنسان المعاصر.

References:

First: books:

1-Ahmed Ali Alhusseiny, Contemporary Philosophers, 1st Edition,2019, Almarayah for printing and publishing, Beirut.
2-Eman Ala'a Aldeen, the Homo Sacer, the sovereignt power and the bare life, Review, 1st Edition, Nama'a for studies and publishing.
3-Giorgio Agamben, Human without Content, translated by: Amani abo rahmah, 1st Edition, 2019, Arweqah for studies and publishing.
4- Giorgio Agamben, the state of Exception, translated by: Nasir Ismael. 1st Edition, Madarat for printing and publishing, Cairo.
5- Giorgio Agamben, the Homo Sacer, the sovereignt power and the bare life, translated by: abdulaziz alaydi, 1st Edition, Aljamal for printing and publishing, Baghdad-Beirut.
6-_Zygmunt Bauman, the Modernity and Holocaust, translated by: Hajaj abu Jabur, 1st Edition, 2014, Madarat for printing and publishing, Cairo.
7-Abdu Alelah sati, the stste of exception and the homo sacer, The hidden foundations of power in a state of emergency according to Giorgio Agamben, 1st Edition 2020, center of Takamul for studies,
8-_Fawzi bin Saeed. The problem of intellectual structure in contemporary democratic practice. First edition. 2020. Al-Morasas for Studies, Publishing and Distribution. Casablanca>
9- Michel Foucault. History of sexuality. Translated by Muhammad Hisham.1st Edition 2013.Iradat alerfan. Morocco.

10-Youssef my dear. Ego transformations in the digital age. 1st edition 2020. Beirut.

Second:Journals:

1-Amani Abu Al-Rahma, Life Power and the Politics of Death between Foucault and Agamben, Albab Magazine, Believers Without Borders Foundation, No (12) 2018.

2-_Muhammad Al-Boubakri, The Standard and the Exception in Contemporary Political Philosophical Thought, Carl Schmitt, Giorgio Agamben, Jürgen Habermas, Modern Times Magazine, No. (14).

3-_Muhammad Hashim Al-Battat, The Political Thought of the German Thinker Carl Schmitt, Journal of (Political Issues), Faculty of Political Sciences – Al-Nahrain University, No (48-49) 2017.

4-_Mustafa Kamal Al-Maani and others, A Look at the Philosophy of Exception according to the Italian Philosopher Giorgio Agamben, Journal of the Egyptian Philosophical Association, No. 30, Cairo.

Third:Internet:

1-Suhaib Mahmoud, Giorgio Agamben's paradox in the Covid-19 pandemic www.academia.edu.